تصنيف المباحث الجزئية النحوية ومعاييره في شرحي القطر والشذور لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)

محمد ذنون يونس

جامعة الموصل/ كلية التربية للبنات، العراق.

Mthanoon42@yahoo.com

محمد إحسان محسن

كلية التربية الأساسية، العراق

تاريخ الاستلام: 15 / 01/ 2019 تاريخ القبـول: 15 /03/ 2019

ملخّص

يتناول هذا البحث ظاهرة تقسيم المباحث النحوية الفرعية في شرحي القطر والشذور لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) والمعايير العلمية المعتمدة في عمليات التقسيم والتصنيف، ذاك أن ابن هشام عرف بدوره الكبير في تهذيب المفاهيم النحوية والعمل على تصنيفها وفق أسس علمية متينة، مع اشتمالها على تقسيمات لم يسبق إليها في تاريخ التأليف النحوي.

والغاية المرجوة من هذا البحث إفادة الباحثين بتلك المعايير العلمية المعتمدة في عمليات التصنيف والتأليف، لأن أي بحث يحتاج إلى خطة ومنهج في ترتيب المادة العلمية التي يريد عرضها وبيان أنواعها وصورها المختلفة، مع إثبات أن علماءنا في مجال الدراسات اللغوية قد امتلكوا منهجية عالية في عمليات التصنيف والتنويع للمفاهيم والمباحث النحوية التي يريدون عرضها وبيانها.

الكلمات المفتاحية: تصنيف، المباحث الجزئية، النحوية، معايير، القطر والشذور، ابن هشام الأنصاري.

مقدمة

قبل البدء بذكر المعايير العلمية المعتمدة لدى ابن هشام الأنصاري في تقسيم المادة النحوية في شرحي القطر والشذور، لا بد أن نبين المراد بالمباحث النحوية الفرعية؛ فهي تلك المباحث التي تتعلق بتقسيم الأقسام الفرعية دون الوصول إلى أصل الأقسام، فعندما نقسم الكلمة أو الاسم أو الفعل أو الحرف أو المرفوعات أو المنصوبات...الخ فإننا نكون في المباحث الكلية للمادة النحوية؛ لأنها أصل للتقسيمات الفرعية، في حين لو انشغلنا بتقسيم الفاعل ومكوناته والمفاعيل وأقسامها، أو المعربات بالعلامات الفرعية فإننا نكون في تقسيم المباحث الجزئية؛ لأنها أقسام لأصول كلية، وكذان ابن هشام يعتد على جملة من المعايير في إنشاء تقسيماته، منها:

. الأصل والفرع

اعتمد ابن هشام معيار (الأصل والفرع) في التقسيمات الجزئية، ونتناول نموذجاً تطبيقياً من تلك الموضوعات، وهو:

حروف الجر

من نماذج هذا المعيار (الحرف) الذي تندرج وتتفرع منه أقسام جزئية، و(حروف الجر) كما عرفها الرضي من خلال توضيحه لوظيفتها النحوية هي:"ما وُضع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه"[1]، وقوله: (الإفضاء) بمعنى الوصول، والمقصود من ذلك أنه يصل الفعل بالاسم، بتعديته إليه، حتى يكون المجرور مفعولاً به[2]، وقد ذكر ابن الحاجب أنَّ:"حروف الجرّ تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسمِ والفعلَ بالاسم, ولا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء"[3]، وقد اختلف في سبب تسميتها حروفَ الجر, فقيل سميت بِذلك لِأنها تجرُّ معنى الفعل إلى الِاسم, وهذا الرأي لابن الحاجب[4], وقد قال الرضي:"..... سميت حروف الجر, لأنها تجر معناها إليها, والأظهر أنه قيل لها حروف الجر؛ لأنها تعمل إعراب الجر, كما سمّيت بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب"[5]، وتسمى أيضاً حروف الإِضافَة, وهذا الرأي للكوفيين, لِأَنهَا تضيف الفعل إِلَى الِاسم, أَي: أنها توصله إِلَيْهِ وتربطه بِهِ، وكذلك تسمى حروف الصفَات, والسبب في ذلك أَنهَا تحدث صفة في الاسم, وَقيل إِنَّهَا تقع صِفَات لما قبلهَا من النكرات [6]، وتسمى أيضاً عند الكوفيين بحروف الخفض, وسبب تسميتها ذلك أنها تخفض ما بعدها من أسماء[7].

وقد تحدّث ابن هشام في (باب المجرورات) عن أقسامها وأنواعها, وولج إلى (المجرورات بالحرف) أولاً فقدمها؛ لأنها الأصل بالنسبة إلى المجرور بالإضافة والمجرور بمجاورة مجرورٍ, وقسمها إلى أقسامٍ ستة, وشرع بما هو أصل فيها, ثم ما يتفرع عنها بعده،فقال في شرح الشذور: "وَقسمت الحروف الجارة إلى ستَّة أَقسَام؛ أحدهَا: مَا يجرُّ الظَّاهِر والمضمر, وبدأت بِهِ؛ لأَنهُ الأَصْل، وَهوَ سبعَة أحرف: (مِن) و(إلى) وَ(عَن) و(عَلى) وَ(الْبَاء) وَ(اللَّام) وَ(فِي)، الثَّانِي: مَا لَا يجرُّ إلا الظَّاهِر, وَلَا يخْتَص بِظَاهِر معِين، وَهُوَ ثَلَاثَة: (الْكَاف) وَ(حَتَّى) وَ(الْوَاو)، الثَّالِث: مَا يجرّ لفظتين بعينهما وَهُوَ (التَّاء), فَإِنَّهَا لَا تجر إلا اسْم الله عز وَجل وَ(رُبّا) مُضَافاً الى الْكَعْبَة أَو الى الْيَاء، الرَّابِع: مَا يجرُّ فَرداً خَاصّا من الظَّوَاهِر ونوعاً خَاصّا مِنْهَا وَهِي (كي), فَإِنَّهَا لَا تجر الا أَمريْن, أَحدهمَا: (مَا) الاستفهامية، وَهِي الْفَرد الْخَاص, يُقَال لَك: (جئْتُك أمس) فَتَقول فِي

السُّؤَال عَن عِلّة الْمَجِيء: (لِمَه) أَو (كيمه), فَكَمَا أَن (لِمَه) جَارّ ومجرور كَذَلِك (كيمه)، الثَّانِي: (أَنِ) المضمرة وصلتها, وَذَلِكَ هو النَّوع الخاص, وَتقول: (جئْتُك كي تكرمَني), فَإِن قدرت (كي) تعليلية فالنصب بِأَن المضمرة، وَأَن مع هذا الْفِعْل فِي تَأْوِيل مصدر مجرور بكي, وكأنك قلت: (جئْتُك للإكرام)، الْخَامِس: مَا يجر نوعاً خاصّا من الظَّواهِر وَهو (مُنْذُ) و(مذ), فَإِن مجرورهما لَا يكون إلا اسم زمان, ولا يكون ذلك الزَمَان إلا معيناً لَا مُبْهما, ولا يكون ذلك الْمعِين إلا مَاضِياً أَو حَاضراً لَا مُستَقبلاً, تَقول: (مَا رأَيته مُنْذُ يَوْم الْجُمُعَة, ومذ يَوْم الْجُمُعَة, ومنذ يَوْمنَا)، السَّادِس: مَا يجر نوعا خَاصّا من الْمُضْمرَات ونوعا خَاصّا من المظهرات وَهُوَ (رب)"[8].

نلحظ هنا أنَّ ابن هشام قد قسَّمَ هذا التقسيم وفق معيار (الأصل والفرع), فقد ابتدأ كما قلنا بالأول من بين الأقسام لِما هو أصلٌ, وهو الذي يجرُّ الظاهر والمضمر المتمثل بالحروف السبعة, ومن الأمثلة على ذلك، حرف الجر (مِن) مثلاً في قوله تعالى: ((ومِنْكَ وَمِنْ نوحٍ))[9], ففي الآية الكريمة دخلت (مِنْ) على المضمر وهو (الكاف), والظاهر وهو (نوح), فجرَّت الضمير والظاهر من الاسم, وغير ذلك كقوله تعالى: ((إلَى اللهِ مَرْجِعُكم))[10], وقوله تعالى: ((إلَيْهِ مرْجِعُكم))[11], ففي الآتين الكريمتين ذكرت (إلى) مرتين في الأولى مع الاسم الظاهر والثانية مع المضمر, ومثل ذلك بقية الحروف في الأصل؛ لأن هذا القسم لا يتقيد بالظاهر مثلاً دون المضمر, بل يعمل في الاثنين, ثم بعد ذلك تلت تلك الأقسام متتالية متسلسلة متفرعة عن الأصل, والقياس في ذلك أن بقية الحروف ليست كالأصل في عملها, وإنما تختص أو تلزم بشيء دون الآخر, كـ(رُبَّ) فلا يجرُّ إلا نوعاً خاصاً من المضمرات, ونوعاً خاصاً من المظهرات, نحو قولك: (رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُه)[12], فهنا (رُبَّ) قد جرت الاسم وهو اسم نكرة وهو ظاهر, أو ما كان مضمراً, نحو: (رُبَّه رجلاً لقيتَ)، و(رُبّه رجالاً)، و (رُبَّه امرأةً)، و (رُبَّهُ امرأتين)، و (رُبَّهُ نساءً)[13], أو (التاء) للفظ الجلالة, كقوله تعالى: ((وَتَاللهِ لأكِيدنَّ أصْنَامَكم))[14]، وكقوله تعالى: ((تَالله لَقد آثرَكَ اللهُ علينا))[15], أو كأن تختص (الواو) بالظاهر مطلقاً, و(كي) بـ(ما) الاستفهامية.....الخ.

إنَّ هذا التقسم الذي اعتمده ابن هشام في شرح الشذور جاء بشكل مغاير عمّا فعله في شرح القطر قبله, فقد قسَّم الحروف المجرورة على شكل تكوينها بحسب عدد الأحرف المتكونة منها, فجعل الترتيب أو التقسيم في ذلك على ما كان أولاً حرفاً أحادياً, وثنائياً, وثلاثياً, ورباعياً, ثم خماسياً.

وهذا التقسيم راعى فيه معيار الصيغة وتكوّنها من الأدنى إلى الأعلى, فقال:"..... وتنقسم الحروف المذكورة إلى"[16]:

1. ما وُضع على حرف واحدة, وهو خمسة: الباء, واللام, و الكاف, و الواو, و التاء.

2. ما وضع على حرفين وَهُوَ أَرْبَعَة: (من), وَ (عَن), وَ (فِي), و (مذ).

3. وضع على ثَلَاثَة أحرف, وَهو ثلاثة: (إِلَى), و (عَلى), و (منذ).

4. ما وضع على أَربعَة، وهو: (حَتَّى) خَاصَّة.

هذا وقد زاد في شرح القطر تقسيماً آخر شبيهاً لما قدَّمه في شرح الشذور, إلا أنَّه اكتفى بذلك التقسيم معتمداً على معيار (الأصل والفرع), واكتفى بالتعداد فقط, لكنه توسَّع في الكلام في شرح الشذور عن هذه الأقسام وزاد في التفصيل والتوضيح, قال: "وتنقسم أَيْضا إِلَى: ما يجر الظَّاهِر دون الْمُضمر, وهو سبعة: الوَاو, والتَّاء, ومذ, ومنذ, وحَتَّى, والكاف, ورُبّ، ومَا يجر الظَّاهِر والمضمر وَهُوَ الْبَوَاقِي, ثم الَذي لا يجر إِلَا الظَّاهرَ ينْقَسِم إِلَّى: ما لا يجر إِلَّا الزَمان، وهو: مذ, ومنذ، وما لا يجرّ إلا النكرات هو (رُبَّ)، وما لا يجرّ إلا لفظ الجلالة, وقد يجرّ (الرَّبّ) مضافاً إلى الكعبة, وقد يجرّ لفظ (الرحمن), وهو التاء, وما يجرّ كلَّ ظاهرٍ, وهو الباقي"[17].

تبيَّن من هذا أنَّ ابن هشام قسّم تلك الحروف على نمطين:

الأول: أنه قد قسمها على حسب أعداد الحروف المتكونة منها تلك الحروف.

والثاني: أنه زاد تقسيماً آخر بعدها معتمداً على معيار (الأصل والفرع), فبدأ بما يجرُّ الظاهر دون المضمر, وتلاه ما يجرُّ الاثنين, في حين جعل في شرح الشذور هذا التقسم أصلاً؛ لأن تلك الحروف لا اختصاص لها بواحد من الاسماء الظاهرة والمضمرة, فتعمل في الاثنين, ثم الذي لا يجرّ إلّا الظاهر وهو الأخير، وقد أخرج ابن هشام كعادة بعض النحويين من حروف الجر العشرين سبعةً منها, هي: خلا, وعدا, وحاشا, ولعلَّ, ومتى, وكي, ولولا, فأسقط منها الثلاثة الأولى؛ لأنه قد ذكرها في باب الاستثناء, فاستغنى عن إعادتها, وأما إسقاط الأربعة الأخيرة فبسبب شذوذها, وهي: (لعلَّ), و(متى), و(كي), و(لولا)[18]، إلا أنه أدخل (كي) ضمن التقسيمات التي ذكرها في شرح الشذور كما ذكرنا ذلك من خلال عرضنا لتقسيمه[19].

إذاً كان اعتماد ابن هشام في تقسيم الحروف الجارة على معيار (الأصل والفرع) مع معيار آخر ضمني وهو (الاشتراك والاختصاص) فضلاً عن اعتماده على المعيار (التكويني، والبناء الصرفي للحرف), مقسماً إياها بتلك التقسيمات المتنوعة التي ذكرناها, وهذا التنوع يدل على أنه كان يُولّي اهتماما كبيراً للفئة التي استهدفها ابن هشام من خلال شرحيه, ليتسلسل الفكر التعليمي لدى الدارسين, ويترتب الموضوع في أذهانهم.

. المعيار اللفظي والمعنوي

يعد هذا المعيار أحد أبرز المعايير التي ظهرت في الدراسات اللغوية النحوية, حيث اعتمده كثير من النحويين في بناء منهج قويم لمؤلفاتهم ومصنفاتهم النحوية.

وقد ظهر هذا المعيار أو الأساس في (شرحي قطر الندى و شذور الذهب) لابن هشام, تناول على إثرها موضوعات كلية وجزئية ظهرت في تقسيمات الكتابين.

فأما المعيار اللفظي فهو من أهم الأسس في التصنيف, وتتبين أهمية ذلك لسهولة الوصول إليه وإمكانية ملاحظته بوضوح في الكلام العربي؛ لأنك إذا وضعتَ جملة علامات لفظية للفعل مثلاً أو للاسم فإنه يسهل معرفة أيٍّ منهما بهذه

العلامات الشكلية أكثر من إدراك معنى الاسمية والفعلية مع تجنب واستبعاد الجانب البنيوي, فمثلاً يقسم من اعتمد على هذا المعيار أساساً في تقسيم الكلمة بكلياتها (الاسم والفعل والحرف) إلى: معرب ومبني, اعتماداً على تغيير حركة آخره أو ثباتها عند دخول العامل على الاسم والفعل, أو قد يكون تقسيم الاسم بذكر علاماته على هذا الأساس, أو قد يكون تركيب الكلمة وشكلها اللفظي أساساً في تقسيمه كتقسيم العلَم إلى: مفرد ومركب[20].

وأما المعيار المعنوي فيجعل من المعنى منطلقاً لتصنيف تلك الألفاظ حين وضعها واستعمالها داخل التركيب، وعلى هذا الأساس صنَّف أهل الوضع اللغوي الألفاظ في مصنفاتهم إلى أجناسها المسماة بالكلمة والفعل والحرف[21]، ويمكن إدراك الفرق بين المعيارين من خلال أن اللفظي يكون محسوساً مذكوراً في الكلام, وأما المعنوي فلا يكون عنصراً مذكوراً في الكلام، وإنما يدرك ذلك بالذهن، ولنضرب لهذا المعيار مثالاً وهو:

. علامات الاسم

بعد أن قسَّم ابن هشام الكلمة ضمن معيار الدلالة, شرع في تقسيم الأقسام فظهرت في باب الاسم مسألة جزئية وهي علامات الاسم ضمن حدود هذا المعيار، وإذا كان بعض علماء النحو قد عنوا واهتموا بتعريف الاسم, وتمييزه عن طريق بيان حده من قَسِيمَيه الفعل والحرف, فإنَّ هناك بعضاً من النحويين لم يحدَّوا الاسم معنوياً ولا تركيبياً, بل قد اكتفوا بذكر العلامات للاسم, التي تميِّزُه عن الفعل والحرف, فهذا ابن جني قد حدَّ الاسم بذكر علاماته[22], قال: "فالاسم ما حَسُنَ فيه حروف الجرِّ, أو كان عبارةً عن شخصٍ, نحو: (هذا الرجل, وهذه امرأة)"[23]، وقد ذكر ابن مالك في ألفيته تمييز الاسم عن قسيميه الفعل والحرف, واكتفى بذكر العلامات بقوله:

بالجرِّ والتنوين والندا وأل ومُسْنَدٍ للاسم تمييزٌ حصل[24]

وبيَّن الجوجري (ت889هـ) ذلك معلّلاً عدم ذكر النحاة للاسم حداً معنوياً, والاكتفاء بذكر علامات له فقط, بسهولة التمييز بين الأسماء وغيرها عند تعليم الطلاب, ولما يمتاز به الحدُّ المعنوي من صعوبة في فهمه, فيحتاج إلى شرح وتفسير لإيضاحه[25], فقال: "وإنما اختار التمييز بالعلامة دون الحد، لأنه في مقام التعليم، وتمييز الأقسام لمن ليست متميزة عنده، وهو بالعلامة أسهل منه بالحد؛ إذ لا تحتاج العلامة لما يحتاج إليه الحدّ من الشرح"[26], لكن هذه العلامات المذكورة للاسم انقسمت في كلام ابن هشام إلى نوعين: علامات لفظية وعلامات معنوية.

وبياناً للفظي والمعنوي من علامات الاسم قال ابن الاثير في هذا الصدد: "خواص الأسماء كثيرة, ويحصرها طريقان؛ أحدهما: لفظي, والآخر معنوي"[27]، وبعدما بدأ ابن هشام بالحديث شارحاً أقسام الكلمة, شرع بعدها بذكر علامات الاسم على ضوء هذا الأساس, فقسَّم في (شرح القطر) علامات الاسم قائلاً: "لما بيَّنت ما انحصرت فيه أنواع الكلمة الثلاثة شرعتُ ببيان ما يتميز به كلُّ واحدٍ منها عن قَسِيمَيه, لتتم فائدة ما ذكرته, فذكرت للاسم ثلاث علامات من أوله, وهي: الألف واللام, كالفرس, والغلام, وعلامة من آخره وهي التنوين, وعلامة معنوية, وهي: الحديث عنه كـ(قام الرجل)"[28]، وقال في شرح الشذور: "ثم قلت: فالإسم ما يقبل (أل), أو النداء, أو الإسناد إليه, وأقول: ذكرت للإسم

ثلاثَ علامات يتميز بها عن قسيمه: إحداها (أل), وذلك كـ (الرجل) و(الكتاب)، والثانية: النداء نحو: ((يا أيهَا النَّبِيُّ))[29]، والثالثة: الإسناد إليه, وهو أنْ يُسْنَدَ إليه ما تتمُّ به الفائدة, سواء كان المسنَدُ فعلاً, أو اسماً, أوْ جملةً"[30].

يتبين من هذا التقسيم الذي بنى عليه ابن هشام هذه المسألة الجزئية, أنه نظر إلى الجانب اللفظي للعلامات, فـ (أل) والنداء جعلهما من العلامات اللفظية لأنهما محسوسان, وأما الإسناد إليه فجعله معنوياً؛ لأنه يُدرك ذهناً ولا لفظ يدل عليه.

وقد استشهد ابن هشام بأمثلة تدل على حسن تصرفه مع المسألة, وقدَّم الكلام عن العلامات اللفظية أو (الشكلية) على المعنوية في الشرح, فـابتدأ بـ (أل) ومثَّل لها بأمثلة, وهي (الرجل) و(الكتاب) و(الفرس) و(الغلام), فكل من هذه الكلمات قد دخلت عليها (أل) التعريفية في بداية كل اِسم, لأن (أل) تدخل في بداية الأسماء تمييزاً لها عن الفعل والحرف, ثم إنك تدرك هذه العلامة لفظاً عند النطق بها, فتظهر للكلمة إسمِيَّتها ومعناها كذلك, ومثّل لذلك أيضاً بالأسماء الواردة في قول أبو الطيب المتنبي[31]:

الخيل والليل والبيداء تعرفني والسيف والرمح والقرطاس والقلم[32]

أما علامة النداء فنحو قوله تعالى في الآيات الكريمة: ((يَا أَيُّهَا النَبِي))[33], ((يَا نُوحُ اهْبِط بِسَلامٍ))[34], ((يَا لوطُ إنَّا رُسُلُ رَبِّكَ))[35], ((يَا هودُ ما جِئْتَنَا بِبَيِّنةٍ))[36], ((يَا صالِحُ ائْتِنَا))[37], ((يَا شُعَيبُ أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ))[38], ففي هذه الآيات الكريمة قد سبقت كل اسمٍ حرف أو أداة نداء, وهذه الأدوات أو الأحـرفِ مذكورة لفظاً أو شكلاً, فدخولها دالٌّ على أنَّ تلك أسماء لا غير.

وأما التنوين فهو أيضاً من علامات الاسم اللفظية، وبها تعرف الأسماء لكنها علامة لفـظية في آخر الكلمة بخلاف (أل) والنداء؛ نحو: محمدٌ وزيْدٌ ورجلٌ بتنوين الضم, وسيفاً وقلماً بتنـوين الفتـح، وصهٍ وحينئذٍ ومسـلماتٍ بتنوين الخفض؛ فهذه ومـا أشبهها أسـماء, بدليل وجود التنوين في آخرها"[39].

وأما العلامة المعنوية فهي الإسناد إلى الاسم، والإسناد أمر غير لفظي بل هو علامة بين كلمتين يقصد ربط احداهما بالأخرى, مثلاً تقول: (قام زيدٌ), فـ (زيدٌ) هنا اسم, لأنه أُسْنِدَ إليه فعلٌ وهو القيام, لأن الحديث هنا عن زيدٍ بالقيام, فهذا الفعل مسنَدٌ إلى الاسم (زيدٌ), ودلت عليه بذلك عن طريق المعنى المراد من الجملة الفعلية, ومثل ذلك أيضـاً: (زيدٌ أخوك) فالأخ مسندٌ, و(زيدٌ) مسندٌ إليه فيكون اسماً لأنه المتحدث عنه, وعن طريق الجملة كما في (أنا قمت) فالفعل (قام) قد أُسْنِدَ إلى الضمير (التاء), والفعل (قام) مع (التاء) هنا جملة مسندةٌ إلى الضمير المنفصل (أنا) فعُلِمَ من هذا البيان معنوية العلامة الاسـنادية[40], وقد قال ابن هشام عن هذا النوع من العلامات: "وعلامة معنوية وَهِي الْحَدِيث عَنهُ كـ (قَامَ زيد) فـ (زيد) اسْم لِأَنَّك حدثت عَنهُ بِالْقيامِ, وَهَذِه الْعَلامَة أَنْفَع العلامات الْمَذْكُورَة للاسم, وَبهَا اسْتدلَّ على اسميه (التَّاء) فِي (ضربت)، أَلا ترى أَنَّهَا لا تقبل (أل) وَلَا يلْحقهَا التَّنْوِين وَلَا غَيرهَا من العلامات الَّتِي تذكر للاسم سوى الْحَدِيث عَنْهَا فَقَط"[41]، من هذا نستنبط أنَّ ابن هشام قد جعل من معيار (اللفظ والمعنى) أسـاساً في تقسيم علامات

الاسماء, وبيَّن ذلك في شرحيه للكتابين ثم إنَّه مع تقديمه للفظي إلا أنه قد بيَّنَ أن العلامة المعنوية أنفع؛ لاطرادها وعدم خلو الاسم تركيباً عنها.

- **معيار (العمدة والفضلــة)**

يعد هذا المعيار أحد أبرز المعايير التي ظهرت في المصنفات النحوية, وكثيراً ما تردَّد في تلك المؤلفات, واعتمده النحويون في استخراج الأحكام النحوية, وترتيب تلك المسائل النحوية على ضوئِه، والعمدة: "عبارة عما لا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به"[42]، وأما الفضلة فهو: "عبارة عما يسوغ حذفه مطلقاً إلا لعارض"[43]؛ فالعمدة والفضلة مفهومان أساسيان في تركيب الجملة العربية، ولا يمكن الاستغناء عن الأول إلا بقرينة, وأمّا الثاني فيمكن للكلام أن يتألف بدونه, إذ كلّ كلام لا بدّ أنْ يكون فيه عمدة إما مذكورة أو مقدّرة بخلاف الفضلة[44].

ولا يخفى على المتتبع في تلك المؤلفات استعمــال الرفع بأنواعه علامةً للعمدة, كالرفع بالضمة ظاهرةً أو مقدَّرة, أو الرفع بالحروف النيابية كالواو في جمع المذكر السالم, أو الألـف في المثنى, أو الرفع بالتقدير محلاً, واستعمال النصب والخفض علامةً للفضـلة, وهذه الاستعمالات زاخرةٌ في متون النحو وشروحه القويمة بالعلم والمنهج, فيجعلون العمدة والفضـلة اللذين هما وصفان للمرفوعات والمنصوبات والمجرورات معياراً في تقسيم المسائل النحوية في التقسيمات الكلية أو الجزئية, كأن يقدموا الرفع أولاً, ثم يشرعون بالكلام عن النصب وهكذا والجرّ، ولنوضح مثالاً لهذا المعيار، وهي:

. أقسام الضمير المنفصل

يعد تقسيم الضمير المنفصل من التقسيمات الجزئية التي ظهرت في الكتابين, ويعد المنفصل جزءاً من الضمير الذي هو أحد أقسام المعارف الكلية الستة، وقبل الشروع في الحديث عن التقسيم لا بد أن نبيَّن المقصود من الضمير؛ فالضمير: ما دلَّ وضعاً على متكلم, أو مخاطَب، أو غائب[45], وهذه الدوال منها: ما هو متصل أو منفصل أو غائب أو مستتر, فالمتكلم كـ(نحن), و(أنا), والمخاطَبِ كـ(أنت), أو (أنتما), والغائب كـ(هو), أو (هي), وجاءت التسمية بالضمير من أنك أضمرتَ الشيء, إذا سترتَه في نفسك, ويسمَّى عند الكوفيين بالكناية[46]، وقد قسم ابن هشام الضمائر إلى أقسام, وتناول كل واحدة منها على حِدة, والمقصود بالمنفصل منها: "ما يبتدأُ به في أول الكلام, سواء كان مرفوعاً أو منصوباً, فهو مستقلٌ بنفسه, فيقال: أنا مؤْمنٌ, وإياك أكرمتُ"[47]، فالضمير المنفصل البارز إذاً هو الذي يستقلُّ في الكلام بنفسه عكس المتصل الذي يتَّصِلُ بالكلمة ولا يستقلُّ بنفسه, قال الرضي: "يعني بالمستقلِّ أنَّه لا يحتاج إلى كلمة أخرى قبلَه يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر, سواءٌ انفصلَ عن عامله نحو: ((أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إياه))[48], وما ضربتُ إلا إياك, أو اتصلَ, نحو: ما أنت قائماً عند الحجازية, وذلك لأنه يجوز استقلالُهُ بنفسه وفصلُهُ عن عامله، نحو: ما اليوم أنت قائماً, فليس كالجزءِ مما قبلَهُ، وإلا لم يَجُزْ انفصاله عمَّا قبلَهُ"[49]، وجاء تقسيم ابن هشام للضمير المنفصل في قوله: "والمنفصل هو: الذي يستقلُّ بنفسه, كـ (أنا), و(أنت)(, و(هو).....وينقسم المنفصل بحسب مواقعه الإعرابية إلى, مرفوع الموضع, ومنصوبه, فالمرفوع اثنتا عشرةَ كلمة, هي: أنا، نحن، أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتنَّ، هو، هي، هم،

هنَّ، والمنصوب: اثنتا عشرة كلمةً أيضاً: (إيَّاي، إيَّانا، إيَّاك، إيَّاكما، إيَّاكم، إياكنَّ، إياه، إيَّاها، إيَّاهما، إيَّاهم، إيَّاهنَّ), فهذه الاثنتا عشرةَ كلمة لا تقع إلا في محلِّ النصب, كما أنَّ الأُوَلَ لا تقع إلا في محمل الرفع، وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع"[50]، فقد فصل ابن هشام بين نوعين من الضمائر المنفصلة بحسب معيار العمدة و الفضلة كما ظهر ذلك جلياً من خلال قوله: قسمٌ مرفوع والذي تبدأ بـ (أنا) وتنتهي بـ (هنَّ)، فمثلاً نقول: (أنا مؤمن)[51], فهنا يتحدث المتكلم عن نفسه باستخدام الضمير المنفصل (أنا) وهو مستقل, وقد ابتدأ الكلام به, وأتى الضمير في موقع المبتدأ, و بذلك يكون ضميراً بارزاً منفصلاً مبني في موضع المبتدأ المرفوع, وكذلك في: (أنتِ مؤمنة), ف (أنتِ) ضمير منفصل للمخاطَبة المؤنثة, وحاله كحال الأول من حيث الحكم, فهو ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ, ومثل ذلك مع بقية الضمائر للقسم الأول المرفوع.

وأما المنصوب محلاً فكقولنا: (إيَّاك أكرمتُ)[52]، فالضمير (إيَّاك) ضمير بارز منفصل مستقلّ في الكلام، وقد أتت الكلمة في محلّ النصب، مفعول به مقدم، فالفعل (أكرم) والفاعل ضمير متصل في محل رفع فاعل وهو (التاء) والضمير المنفصل (إيَّاكَ) منصوب على أنَّه في محل نصب مفعول به، وقد تقدَّم في الكلام، فهو مفعول مقدم بذلك، وكذلك في: (إيّاهنَّ أكرمت)، و(إيَّاكم أكرمت) ومثل ذلك مع باقي الضمائر لهذه الأقسام، فالضمائر المنفصلة في محل الرفع لا يجوز وضعَها مكان المنصوب محلاً والعكس كذلك، فلا يمكن القول مثلاً، (إيَّاي مؤمن) و(أنت أكرمتُ)، وفي ذلك قال ابن هشام: "تقول: (أنا مؤمن) ف(أنا) مبتدأ، والمبتدأ حكمه الرفع، و(إيَّاك أكرمتُ) ف(إيَّاك) مفعول مقدَّم، والمفعول حكمه النصب، ولا يجوز أن يُعْكَسَ ذلك، فلا تقول (إيَّاي مؤمنٌ) و (أنت أكرمتُ) وعلى ذلك فقس الباقي"[53].

وقد ذكر ابن مالك في أُلفيتِه جامعاً هذين القسمين ومختصراً إيَّاهما مع الحكم بقوله:[54]

وذو ارتفاعٍ وانفصالٍ أنا هو وأنت الفروع لا تشتبه

وذو انتصابٍ في انفصالٍ جعلا إيّاي والتفريع ليس مشكلا

وفي اختيارٍ لا يجيء المنفصل إذ تأتّى أن يجئ المتصل

نستشف مما سبق: أنَّ ابن هشام قسَّم الضمائر المنفصلة المستقلة في التركيب على نوعين بحسب الموضع الإعرابي لكليهما معتمداً على معيار (العمدة والفضلة)، واكتفى ابن هشام بذكر هذا التقسيم في شرح القطر ولم يذكره في شرح الشذور.

. المعيار اللغوي والاصطلاحي

يعد معيار (اللغة والاصطلاح) أحد الأسس المعتمدَة في تقسيمات شرحي الكتابين، واعتمده ابن هشام في تقسيم بعض المسائل، وظهر جلياً عند التتبع، والمعنى اللغوي هو: الوصول إلى المعنى والقصد، وفهمه على وفق ما تقتضيه لغة العرب وعاداتهم في كلامهم من الاستقراء لتصل إلى دلالته، وهذه غاية اللغة[55]، وأما الاصطلاح فهو: "عبارةٌ عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما"[56]، والمعنى اللغوي أعمّ من المعنى الاصطلاحي باعتبار أنَّ اللغة فيها أصل المفردات أو الكلمات, لأنَّ المعنى اللغوي يكون وفق ما وضعه واضع لغة العرب من دلالات للكلمات، وأما المعنى الاصطلاحي فهو اتفاق يحصل بين طائفة من أهل العلم على نقل لفظة من دلالتها اللغوية إلى معنى عرفي خاص يتداوله المختصون بدلالته الجديدة.

إن الناظر في المصنّفات النحوية يجد أنَّ النحاة كثيراً ما يبدؤون الكلام في بابٍ من أبواب النحو ببيان المعنى اللغوي لموضوع الباب أولاً، ثم إظهار المعنى المصطَلَحُ عليه بينهم ثانياً، ولا يكاد يخلو مصنَّفٌ نحوي من هذا الأمر، ولغرض الوقوف على نموذج يعتمد المعنى اللغوي والاصطلاحي عند التصنيف نذكر المثال الآتي:

. معاني الاسم والفعل والحرف

بعد أنْ قسَّمَ ابن هشام الكلمة إلى ثلاثة أنواع بكلياتها، وذكرَ وجه الحصر بينها كما بيَّنا ذلك في المعيار الدلالي[57]، تطرَّق بعد ذلك إلى تقسيم هذه الأنواع الثلاثة إلى تقسيمات جزئية معتمداً بذلك على معيار (اللغة والاصطلاح)، وبيان معنى كل قسم منها.

فقد رتَّب تعريف هذه الأنواع وفق الدلالة اللغوية والاصطلاحية بقوله: "وَلكُل من هَذِه الثَّلَاثَة معنىً فِي الِاصْطِلَاح وَمعنى فِي اللُّغَة، **فالاسم** فِي الِاصْطِلَاح: مَا دلّ على معنى فِي نَفسه غير مقترن بِأحد الْأَزْمِنَة الثَّلَاثَة وَفِي اللُّغَة: سمة الشَّيْء، أَي: علامته... وَ**الْفِعْل** فِي الِاصْطِلَاح: مَا دلّ على معنى فِي نَفسه مقترن بِأحد الْأَزْمِنَة الثَّلَاثَة، وَفِي اللُّغَة: نفس الْحَدث الَّذِي يحدثه الْفَاعِل من قيام أَو قعُود أَو نَحْوهمَا، و**الحرف** فِي الِاصْطِلَاح: مَا دلّ على معنى فِي غَيره، وَفِي اللُّغَة: طرف الشَّيْء كحرف الْجَبَل، وَفِي التَّنْزِيل: ((وَمن النَّاس من يعبد الله على حرف))[58]، أَي: على طرف وجانب من الدّين، أَي: لَا يدْخل فِيهِ على ثبات وَتمكن فَهُوَ إِن أَصَابَهُ خير من صِحَة وَكَثْرَة مَال وَنَحْوهمَا اطْمَأَن بِهِ، وَإِن أَصَابَته فتْنَة أَي شَرّ من مرض أَو فقر أَو نَحْوهمَا انْقَلب على وَجهه عَنهُ"[59].

وقوله (الاسم في الاصطلاح) بمعنى: حالة كون الاسمِ في الاصطلاح، أي بمعنى المصطلح عليه من الألفاظ المتفق عليه بين النحويين في استعمالها لمعان مخصوصة غير اللغوية، وقوله (ما دل على معنى في نفسه) بمعنى أنَّ لها دلالة معنوية في نفسها؛ بأنها لا تحتاج إلى متعلَّق مخصوص، فلا يتوقف فهم معناها بسبب ذلك كالحرف، وحال الاسم في ذلك غير مقترن بالأزمنة الثلاثة المعروفة، وأما قوله في الفعل بأنه مقترنٌ بأحد الأزمنة، أي: مقترنٌ ذلك المعنى بحسب الوضع بأحد الأزمنة (الماضي والحال والاستقبال)؛ بأن يكون (الحدث والزمان) معتبرَينِ في المعنى الوضعي، فلا يصدق لفظ (الماضي)

مثلاً إذ أُريدَ به الزمان؛ لأنَّه لم يوضع لمعنى مقترن، فيوضع لشيء ما فيه أي: في الماضي، وأما قوله في الحرف (بأنه ما دلَّ على معنىً في غيره)، أي: أنَّ الحرف كلمة دلَّت على معنى لا في نفسها، بل يحتاج إلى كلمة أو ذكر متعلَّق مخصوص لكي تظهر وظيفتها[60]، ونلحظ أنَّ ابن هشام قد بدأ بذكر المعاني الاصطلاحية مقدماً لها على المعاني اللغوية؛ لأنها مدار الاهتمام ومحط عناية النحويين.

وقد ورد عند المعجميين تعريف (الاسم) لغةً، فالاسم عند الخليل من (السموّ)؛ قال: "سما الشيء يَسْمُو سُمُوّاً، أي: ارتفع، وسما إليه بَصَري، أي: ارتفع بَصَرُك إليه، وإذا رُفِعَ لك شيءٌ من بعيدٍ فاستبنتَهُ قلت: سما لي شي، والاسم: أصلُ تأسيسِهِ: السُمُوّ، فإذا صَغَّرتَ قُلْتَ: سُمَيّ، وسمّيت، وأَسْميت، وتَسَمَّيْت بكذا"[61]، وقد ذكر الفيومي (ت770هـ) أنَّ أصل الاسم من (الوسْمِ) عند الكوفيين، قال: "وَذهب بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ إلَى أَنَّ أَصْلَهُ (وَسْمٌ)؛ لِأَنَّهُ مِنْ الْوَسْمِ، وَهُوَ العلامةُ، فَحُذِفَت الْوَاوُ وَهي فَاءُ الْكلمة وَعُوِّضَ عنها الهمزةُ، وعلى هذا فوزْنُهُ (اعْلٌ)، قَالُوا: وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقِيلَ فِي التَّصْغِيرِ: وُسَيْمٌ، وَفِي الْجَمْعِ أَوْسَامُ، وَلِأَنَّك تَقُولُ، أَسْمَيْتُهُ وَلَوْ كَانَ مِنْ السِّمَةِ لَقُلْتَ: وَسَمْتُهُ"[62].

وذكر البصريون أن اشتقاق الاسم من (السمو) على أمرين؛ الأول: أنَّ الاسم يَعْلُو على المسمّى، ويدل على ما تحته من المعنى، والثاني أنَّ الاسم مشتق من السموّ؛ وذلك لأنَّ الاسم علا أو سما على القسمين الآخرين من الكلمة الفعل والحرف؛ بأنه يُخبَرُ به وعنه عكسَ الفعل الذي يُخبر به لا عنه، والحرف لا به أو عنه[63].

وأما الفعل عند الخليل فأصله: "فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلاً وفِعْلاً، فالفَعْلُ: المصدر، والفِعْل: الاسم، والفَعالُ اسمٌ للفِعل الحسَن"[64]، وفي المحكم والمحيط الأعظم الفِعل: "كناية عن كل عملٍ مُعْتدٍّ أو غير معتدٍّ"[65]، وأما الحرف عند ابن فارس فـ: "الْحَاءُ الرَّاءُ وَالْفَاءُ ثَلَاثَةُ أُصُولٍ: حَدُّ الشَّيْءِ، وَالْعُدُولُ، وَتَقْدِيرُ الشَّيْءِ، فَأَمَّا الْحَدُّ فَحَرْفُ كُلِّ شَيْءٍ حَدُّهُ، كَالسَّيْفِ وَغَيْرُهُ"[66].

ونهج ابن هشام منهج من سبقوه في بيان معنى الاسم والفعل والحرف لغةً واصطلاحاً، ولم يخرج عن ذلك، ولو زاد شيئاً لبَانَ ذلك من التتبع لتلك المصنفات؛ فالاسم كـ(زيد، وغلام، والرجل، والقاضي، وعصا)...الخ، فهذه وغيرها من الأسماء على اختلاف أنواعها سواءً كانت نكرة أو معرفة، كل واحدٍ منها يدلُّ على سمة لمعيَّن، فيعرف من خلالها ذات الشيء، فيكون بذلك علامةً له فيوصفُ بها، ثم إنَّ هذه الأسماء مجردة من الأزمنة، و كذلك أنها لا تحتاج إلى متعلَّقات كالحرف لتتبيَّنَ دلالتها في فهم معناها، فهي مستقلَّةٌ بنفسها، وأما الفعل مثل (قام، وقعد)[67]، فالفعل الأول حدث قد دلَّ على حدوث شيء في زمن مضى واقترن الفعل بالزمن ودلّ على معنى الماضي، والفعل الثاني كذلك دلَّ على معنى الحدث في الزمن الماضي، وهو حدوث القيام، وأما الحرف فكحروف الجر مثلاً، التي اصطلح علماء الوضع على أنها لا تدلُّ على معنى إلا إذا اقترنت بمتعلق أو ضميمة.

واستشهد ابن هشام بآية قرآنية لبيان المعنى اللغوي للحرف، وذلك قوله تعالى: ((وَمِنَ النَّاسِ منْ يَعْبُدُ اللهَ على حَرْفٍ))[68]، أَي: على طرف وجانب من الدّين، أَي: لَا يدْخل فِيهِ على ثبات وَتمكُّن، فَهُوَ إِن أَصَابَهُ خير من صِحَة

وَكَثْرَة مَال وَنَحْوهمَا اطْمَأن بِهِ، وَإِن أَصَابَته فتْنَة أَي: شَرّ من مرض أَو فقر أَو نَحْوهمَا انْقَلب على وَجهه عَنهُ"[69]، نستخلص من بياننا لتقسيم ابن هشام وعرضنا للمصنفات في بيان معنى الاقسام الثلاثة ما يلي:

1 . قسَّمَ ابن هشام معاني (الاسم والفعل والحرف) معتمداً على معيار اللغة والاصطلاح، فعرَّف الاسم لغةً واصطلاحاً، وبيَّن معناه في الحالتين، وبعدها عرَّف الفعل في اللغة والاصطلاح، وفعل مثلَ ذلك في الحرف كما في القسمين.

2. جاء تقسيم ابن هشام هذا حصراً في كتابه (شرح الشذور)، ولم يذكره في (شرح القطر)، وإنما اكتفى بعد تقسيمه لأقسام الكلمة بذكر علامات الاسم مباشرةً، ثم انتقل بعد ذلك إلى الفعل بذكر أنواعه من الماضي والمضارع والأمر مع ذكر علامات لهذه الأقسام، وكذلك الحرف، فلم يذكر تعريف هذه الأقسام الثلاثة تعريفاً لغوياً أو اصطلاحياً لبيان معنى كل قسم في الحالتين[70].

3. إنَّ ابن هشام قد سارَ على نهج من سبقوه في بيان المعنى، وأنَّه قد جمع هذه الأقسام الثلاثة في موضع واحد في كتابه (شرح الشذور).

. معيار الاتفاق والاختلاف

يجد الناظـر والمتتبع لمنهج ابن هشام في عرضه المادة النحـوية تركيزه على الـجانب التعليمي في تطرقه إلى الموضوعات النحوية في كتابيه (شرح القطر وشرح الشذور)، فهو كثيراً ما يشير للأصول في تقسيمه للمسائل كليةً كانت أم جزئية؛ كي يؤسس لدى القارئ المادة النحوية، ويبني عنده الجانب الرصين في بناء المسائل اللغوية، ومن هذه المعايير التي راعاها ابن هشام في شرحيه، واندرجت بعض المسائل تحتها معيار (الاتفاق والاختلاف)، ولا شك أن (الاتفاق) أولى بالتقديم من (الاختلاف)؛ لأن الاختلاف يُفهم ويُعرف سببه بعد معرفة المتفق عليه والإلمام به، والاتفاق: هو التوافق بين شيئين فأكثر وذلك لجريان الأشياء على خط أو نمط واحد دون تفرقها، وأما الاختلاف فهو بخلاف الاتفاق؛ إذ إنه تقابل بين رأيين، لعدم اجتماع أو اتفاق المخالفين له؛ لكون الموجودين غير متماثلين أو متشاركين في جميع الصفات[71].

وكان ابن هشام كثير الحرص على تقرير المتفق عليه بين النحاة ويؤخر المختلف فيه لأجل التأسيس على المتفق؛ كما ظهر ذلك عنده في عرض المسائل؛ كأن يقدّم الأصل على الفرع والغالب على الراجح.....الخ كي لا يتشتت على القارئ فلا يضبط تلك المسائل، ولغرض التمثيل لهذا المعيار نتوقف على هذا النموذج:

. المبنيات على الكسر

من المسائل النحوية الجزئية التي ذكرها ابن هشام تحت معيار (الاتفاق والاختلاف) مسألة (المبنيات على الكسر)، التي قسمها ابن هشام في (شرح قطر الندى) إلى قسمين؛ فبعدما بيَّنَ تقسيم المبني إلى اربعة أقسام، تطرق إلى تقسيم (المبني على الكسر) إلى قسمين، قائلاً: "ولما فرغتُ من ذكر المعرب ذكرت المبنيَّ، ثم قسمته إلى أربعة أقسام: مبني

على الكسر، ومبني على الفتح، ومبني على الضمِّ، ومبني على السكون، ثمَّ قسمتُ المبنيَّ على الكسر إلى قسمين: قسمٌ متفقٌ عليه وقسمٌ مختلفٌ فيه"[72]، والمتفق عليه من المبني على الكسر هو ما توافقت على نطقه جميع القبائل، وذلك نحو: (هؤلاء)، ونلاحظ أنَّ ابن هشام تناول هذا الموضوع بعد تقريره إعراب الاسم، مما يدل على أنه قد ألحقه بالاسم في عرض المادة كي تكون متصلة على السواء في تواصل الموضوع عند المتلقي، قال ابن هشام: "ثم قسمت المبني على الكسر إلى قسمين: قسم متفق عليه وهو (هؤلاءِ)؛ فإن جميع العرب يكسرون آخره في جميع الأحوال"[73] أي: بمعنى أنَّ (هؤلاء) في جميع أحواله يكون مكسوراً آخره، وأما المختلف فيه بين العرب فهو (حذام)، و(قطام)، مما يدل على علَم مؤنث، و (سفار ووبار، وأمس) المراد به أمس يوم معين، وما كان على وزن (فَعَالِ)، فقد ذكر ابن هشام أن للعرب اختلافاً في التعامل مع هذه الأسماء، فبَاب (حذام وَنَحْوه) يبنيه الحجازيون على الْكسر مُطلقًا في حالة الرفع والنصب والجرَّ، فيقولون: (جاءتني حذامِ)، و(رأيت حذامِ)، و(مررت بحذامِ) فإنها مبنية على الكسر, فلا يتغير بناؤه بتغيُّرِ مواضعه في التركيب، وعندما تطرق للغة بني تميم روى عنهم طريقتين في التعامل مع هذه الأسماء؛ فمنهم من يعرب باب (حذام) ونحوه كله إعراب الممنوع من الصرف؛ بالضمة رفعاً وبالفتحة نصباً وجراً؛ سواء كان آخره راءً أم لا، وهناك جماعة من بني تميم يفرّقون بين ما آخرُه راءٌ، نحو: و(بار) و(سفار)، فيبنونه على الكسر ويوافقون بذلك الحجازيين، وأما إذا كان آخره غير راء نحو: (حذامِ) و(قطامِ) فيعربونه إعراب ما لا ينصرف[74]، وأما (أمس) فيبنى على الكسر عند الحجازيين إذا كان معيناً باليوم الذي قبل اليوم الذي نحن فيه في جميع الأحوال، وبنو تميم افترقوا فيه أيضاً فرقتين؛ فمنهم يجعله ممنوعاً من الصرف، ومنهم من يعربه بالضمة رفعاً ويبنيه على الكسر نصباً وجراً[75].

أمَّا لو ذهبنا لـ(شرح شذور الذهب) فإننا نجد ابن هشام يعرض المبني على الكسر بشكل أوسع؛ لأنَّه لما ذكر المبني على الكسر قسمه خمسة أقسام، ولم ينبه أولاً كما في (شرح القطر) للقسم المختلف فيه والمتفق عليه، بل دمج الأقسام في بعضها، قال ابن هشام: "النوع الرابع: ما كان على (فعالِ) وهو علَم على مؤنث؛ نحو: (حذام)، و(قطام)، و(رقاش)، و(سجاحِ)، وهذه الأسماء ونحوها للعرب فيها ثلاث لهجات:

إحداها: لغة الحجاز، وهي البناء على الكسر مطلقاً.

الثانية: لبعض بني تميم، وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً.

الثالثة: لجمهورهم، وهي التفصيل بين ما يكون بالراء فيبنى على الكسر، أو غير مختوم بها فيمنع الصرف"[76]، وزاد قبل هذا أنواعاً متعددة من المبنيات على الكسر، وهي:

النوع الأول: العلم المختوم بـ (وَيْهِ)، كـ (سيبويهِ)، و(عمرويهِ)، و(نفطويهِ)، و(راهَوَيهِ)، ونحو ذلك.

النوع الثاني: ما كان اسماً للفعل وهو على وزن (فَعَالِ)، مثل: (نَزَالِ)، بمعنى: (انزل)، و(درَاكِ)، بمعنى: (أدْرك)، و(تَرَاكِ)، بمعنى: (اترُك).

النوع الثالث: ما كان على (فَعَالِ)، وهو سببٌ للمؤنَّث، نحو: (يا خَبَاثِ)، أي بمعنى: (يا خبيثة)، و(يا دَفَارِ)، بالدال المهملة بمعنى: (يا مُنْتِنَةُ)، و(يا لَكَاعِ)، بمعنى: (يا لَئيمةُ)"[77]؛ فهو لم يذكر هذه الأنواع في شرح القطر وإنما اقتصر على ذكر المتفق والمختلف في المبني على الكسر بهذا النسق.

. معيار الذاتي والعرضي

المراد بالذاتي: ما كان ملازماً للذات لا ينفك عنها ولا ينفصل منها؛ لشدة لزومه للماهية وحقيقة الذات، قال الشريف الجرجاني: "الذاتي لكل شيء: ما يخصه ويميزه عن جميع ما عداه، وقيل: ذات الشيء: نفسه وعينه، وهو لا يخلو عن العرض، والفرق بين الذات والشخص: أن الذات أعم من الشخص؛ لأن الذات تطلق على الجسم وغيره، والشخص لا يطلق إلا على الجسم"[78]؛ فالذاتي ما كان راجعاً للذوات والأشخاص، أي: يقبل التشخص خارجاً وما كان عائداً للأجسام الحسية التي تقبل الوجود أو موجودة فعلاً، قال الكفوي: "قد يُطلق الذَّات وَيُرَاد بِهِ الْحَقِيقَة، وَقد يُطلق وَيُرَاد بِهِ مَا قَامَ بِذَاتِهِ"[79]، وأما العرضي فهو مأخوذ من العروض الذي يدل على حصوله ووقوعه ثم الزوال كعرض (المرض) للإنسان، ثم يتعافى ويزول عنه ذلك، قال الجرجاني: "العارض للشيء: ما يكون محمولًا عليه خارجًا عنه"[80] أي: العرض ما كان خارجاً عن الذات غير ملازم لها، فيتصور وجود الذات دون العرض كتصور الإنسان دون المرض والقيام والجلوس، لكن لا يمكن تصور الإنسان دون وصف الحياة والناطقية، لأنه ملازم للذات بخلاف العرض.

وهذا المعيار من المعايير التي زخرت بها الكتب النحوية في تصنيفها للمادة النحوية، ومنها شرحا ابن هشام (للقطر والشذور)، وظهر ذلك في مجموعة من التقسيمات للمسائل الجزئية، منها:

. شروط المفعول له أو (لأجله)

يعد هذا التصنيف للشرائط من التقسيمات الجزئية التي ظهرت في شرحي (القطر والشذور) لابن هشام، ويُعرَّفُ المفعولُ له بأنَّه: "الاسم المنصوب الذي يُذكَرُ بياناً لسبب وقوع الفعل، نحو قولك: (قام زيدٌ إجلالاً لعمرٍو)، و(قصدتُكَ ابتِغَاءَ معروفِكَ)[81]، فالمفعول لأجله هو الذي يجعل سبب قيام الفاعل بالفعل لأجل أمرٍ ما [82]، وعلى ضوء الكلام الذي تطرّقنا إليه في بداية عرضنا لتعريف المعيار (الذاتي والعرضي) وجدنا أنَّ ابن هشام يوظِّف هذا المعيار جلياً في عرض شروط المفعول لأجله، فهذه الشروط بعضها من قبيل الذاتيات وبعضها عرضي، ولا يمكن الحكم على كلمة بأنها مفعول لأجله إلا بتحقق هذه الشروط الذاتية والعرضية التي ذكرها ابن هشام في شرحي القطر والشذور؛ إذ كانت عبارته متحدة في الكتابين.

قال ابن هشام في عرضه لتلك الشرائط: "وأقول: الثالث من المنصوبات المفعول له، ويسمى المفعول لأجله، والمفعول مِنْ أجله، وهو ما اجتمع فيه أربعة أُمور:

1- أن يكون مصدراً؛ لأن النصب يشعر بالعلية، والذات لا تكون عللًا في الأفعال غالبًا؛ لأن العلل أحداث، والمصدر اسم للحدث.

2- أن يكون مذكوراً للتعليل.

3- أن يكون المعلَّل به حدثاً مشاركاً له في الزمان.

4- أن يكون المفعول لأجله مشاركاً له في الفاعل"[83].

وزاد ابن هشام في (أوضح المسالك) شرطاً آخر, وهو أن يكون المصدر قلبياً أي: من أفعال النفس الباطنة: "لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل، والحامل على الشيء متقدِّم عليه، وأفعال الجوارح ليست كذلك، فلا يجوز: (جئتك قراءةً للعلم) من أفعال اللسان"[84].

أمَّا إذا فَقدَت الكلمة الدالة على التعليل شرطاً من تلك الشروط فإنها لا تُنتَصب حينئذٍ بل يجب جرُّها بحرف أو بلام التعليل لأنها ليست مفعولاً له، فقد تُفقَدُ المصدرية، ومثال ذلك: (جئتك للماءِ وللعُشبِ)[85]، وفي قوله تعالى: ((هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً))[86]، فإنَّ المخاطبينَ هم العلَّة في الخلق، وخُفِضَ ضميرهم باللَّام، لأنه ليس مصدراً[87]، واللَّام ليست بشرط، بل يجوز جرُّه أيضاً بأحد حروف الخِفْض الدالة على التعليل، وهو ما ذكره ابن عقيل[88]: "فإن فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل وهو اللام أو من أو في أو الباء"[89].

ونلحظ أنَّ كون المفعول لأجله دالاً على التعليل أمر ذاتي لا ينفك عنه، لكن قد يأتي مصدراً وغير مصدر، وقد يكون مشاركاً للحدث الذي في الفعل وقتاً وفاعلاً وقد لا تتحقق المشاركة، فتلك أوصاف عرضية.

التهميش:

[1] – شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: 1134/2

[2] – ينظر: م. ن: 1134/2

[3] – 408/1

[4] – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 413/2

[5] – شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: 1134/2

[6] – ينظر: م. ن: 413/2-414

[7] – ينظر: حروف الجر بين المعاني والوظائف , رسالة ماجستير , إعداد الطالبة: بن الشيخ هيبة , إشراف: د. عبو لطيفة , جامعة أبي بكر بلقايد. تلسمان . الجزائر , 2016-2017 م: 20

[8] – – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 312-313-314

[9] – سورة الأحزاب , الآية: 7

[10] – سورة المائدة , الآية: 48

[11] – سورة الأنعام , الآية: 60

[12] – شرح قطر الندى وبل الصدى: 380

[13] – – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 314

[14] – سور الانبياء , الآية: 57

[15] – سور يوسف , الآية: 91

[16] – شرح قطر الندى وبل الصدى: 379-380

[17] – شرح قطر الندى وبل الصدى: 379-380

[18] – ينظر: م. ن: 375-376-377

[19] – ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 313

[20] – ينظر: أسس التصنيف في التراث النحوي العربي , مريم غسان سليمان: 190

[21] – ينظر: م. ن: 14

[22] – ينظر: أسس التصنيف في التراث النحوي العربي , مريم غسان سليمان: 19

[23] – اللمع في العربية: 7 , وينظر: الأجرومية: 5

[24] – ألفية ابن مالك: 9

[25] – ينظر: أسس التصنيف في التراث النحوي العربي , مريم غسان سليمان: 19

[26] – الكتاب: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب , المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: 889هـ) المحقق: نواف بن جزاء الحارثي , الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) , الطبعة: الأولى، 1423هـ/2004م: 144/1

[27] – البديع في علم العربية 9/1 , والمرتجل في شرح الجمل , المؤلف: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (492 – 567 هـ) تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق) الطبعة: دمشق، 1392 هـ – 1972 م: 8/1

[28] – شرح قطر الندى وبل الصدى: 47

[29] – سورة الأنفال , الآية: 64

[30] – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 33-34-35

[31] – أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي، أَبُو الطَّيِّب المُتَنَبِّي: الشاعر الحكيم، وأحد مفاخر الأدب العربيّ , له الأمثال السائرة والحكم البالغة والمعاني المبتكرة , وفي علماء الأدب من يعده أشعر الإسلاميين. ولد بالكوفة في محلة تسمى (كندة) وإليها نسبته... أما (ديوان شعره) فمشروح شروحا وافية وتبارى الكتاب قديما وحديثا في الكتابة عنه، فألف الجرجاني (الوساطة بين المتنبي وخصومه) والحاتمي (الرسالة الموضحة في سرقات أبي الطيب وساقط شعره) والبديعي (الصبح المنبي عن حيثية المتنبي) والصاحب ابن عباد (الكشف عن مساوئ شعر المتنبي) والثعالبي (أَبُو الطَّيِّب المُتَنَبِّي وما له وما عليه)): الأعلام

المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ) الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو 2002 م

[32] – شرح ديوان المتنبي , المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: 468هـ):243

[33] – سورة الأنفال , الآية: 64

[34] – سورة هود , الآية: 48

[35] – سورة هود , الآية: 81

[36] – سورة هود , الآية: 53

[37] – سورة الأعراف , الآية: 77

[38] – سورة هود , الآية: 87

[39] – شرح قطر الندى وبل الصدى: 47

[40] – ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: 47 , وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 35

[41] – شرح قطر الندى وبل الصدى: 47

[42] – شرح التسهيل لابن مالك: 265/1

[43] – م. ن: 265/1

[44] – معاني النحو , فاضل صالح السامرائي , الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن , الطبعة: الأولى، 1420 هـ – 2000 م: 14/1.

[45] – الكليات: 139

[46] – ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 145 , شرح قطر الندى وبل الصدى: 162-163

[47] – كتاب الحدود في النحو , للإمام عبدالله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي , (ت972هـ) , تحقيق: الدكتور المتولى رمضان أحمد الدميرى , 1408هـ: 145

[48] – سورة يوسف , الآية: 40

[49] – شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: 119/1

[50] – شرح قطر الندى وبل الصدى: 163-164

[51] – شرح قطر الندى وبل الصدى: 164

[52] – م. ن: 164

[53] – م. ن: 164

[54] – الألفية: 13

[55] – ينظر: النحو والمعنى دراسة في مغني اللبيب لابن هشام الانصاري(ت761هـ) , رسالة تقدمت بها الطالبة: أنفال رشاد علي عوده الخالدي , إشراف أ.د زهير غازي زاهد , جامعة الكوفة –كلية التربية للبنات – العراق , 1428هـ -2007م: 21

[56] – التعريفات: 28

[57] – ينظر: مبحث المعيار الدلالي:

[58] – سورة الحج , الآية: 11

[59] – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 33-34

[60] – ينظر: حاشية الفيشي على شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 102 , 104-105 , 107-108-109

[61] – العين: 318/7

[62] – المصباح المنير في غريب الشرح الكبير , أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو 770هـ) , الناشر: المكتبة العلمية – بيروت: 290/1

[63] – الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: 1/8-9

[64] – العين: 145/2

[65] – المحكم والمحيط الأعظم , أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت 458هـ) ,المحقق: عبد الحميد هنداوي , الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ,الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م: 163/2

[66] – مقاييس اللغة: 42/2

[67] – ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 32

[68] – سورة الحج , الآية: 11

[69] – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 33-34

[70] – ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: 46-69-84

[71] – ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 117/1 , والتوقيف على مهمات التعريف: 41

[72] – شرح قطر الندى وبل الصدى: 49

[73] – م. ن: 49

[74] – ينظر: م. ن: 49-52

[75] – ينظر: المصدر نفسه: 40-41.

[76] – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 111-112

[77] – م. ن: 108-109-110

[78] – التعريفات: 107.

[79] – الكليات: 454.

[80] – التعريفات: 145.

[81] – الآجرومية: 22

[82] – ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: 179/1

[83] – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 253 , وينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: 337

[84] – شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري: 510/1.

[85] – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 232 , وشرح قطر الندى وبل الصدى: 338

[86] – سورة البقرة , الآية: 29

[87] – شرح قطر الندى وبل الصدى: 338

[88] – ينظر: هامش م. ن: 338

[89] – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 186/2

قائمة المصادر والمراجع:

1. الأعلام, خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ) الناشر: دار العلم للملايين ط 15 , – أيار / مايو 2002 م.

2. الألفية, محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ) , الناشر: دار التعاون.

3. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين, عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ), الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424هـ- 2003م.

4. البديع في علم العربية، ابن الاثير (ت606هـ)، تح: د. فتحي احمد علي الدين، الناشر بجامعة ام القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420.

5. التعريفات, علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ) , المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر, الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان , الطبعة: الأولى 1403هـ -1983م.

6. التوقيف على مهمات التعريف، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي, ثم المناوي القاهري (المتوفى: 1031هـ), الناشر: عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت- القاهرة , الطبعة: الأولى، 1410هـ-1990م.

7. حاشية الفيشي على شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، يوسف بن محمد الفيشي المالكي (ت1061هـ)، تحقيق: د. محمد ذنون يونس، د. هيمن رائق يونس، عمان – دار الرياحين، 2020م.

8. شرح ابن عقيل, ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769هـ) , المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد , الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ,الطبعة: العشرون 1400 هـ - 1980 م.

9. شرح التسهيل لابن مالك , محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ) المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون , الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان , الطبعة: الأولى (1410هـ - 1990م)

10. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو, خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ) , الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م.

11. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب, الرضي الاستراباذي (ت686هـ), دراسة وتحقيق: الدكتور يحي بشير مصري طباعة ونشر دار الادارة العامة للثقافة والنشر جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية – المملكة العربية السعودية , ط1 , 1417-1996م.

12. شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك (ت672هـ)، تح: د. عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، ط1، 1410هـ.

13. شرح ديوان المتنبي, أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت468هـ).

14. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب, جمال الدين ابن هشام الانصاري (ت761هـ), ومعه كتاب منهى الأَرَب بتحقيق شرح شذور الذهب, للعلامة محمد محي الدين عبدالحميد, اعتنى به أحمد جاسم المحمد, راجعه وقدم له, أ. علاء الدين عطية , دار الدقاق للنشر والتوزيع, ودار الفيحاء للنشر والتوزيع , سورية . دمشق, ولبنان . بيروت , الطبعة الأولى , 2019م . 1440هـ.

15. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب, شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: 889هـ) المحقق: نواف بن جزاء الحارثي, الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق), الطبعة: الأولى، 1423هـ/2004م.

16. شرح قطر الندى بل الصدى، جمال الدين ابو محمد عبدالله بن يوسف ابن هشام الانصاري(ت761هـ), ومعه رسالة في مدح النحو لأبي المعلي عبدالقادر القصاب الدير عطاني, قدَّم له فضيلة الشيخ عبدالغني الدقر, وحققه واتم هوامشه وشجره: عبدالجليل العطا البكري, مكتبة دار الفجر . دمشق, الطبعة الرابعة , 2012م .

17. العين, أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ) , المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي , الناشر: دار ومكتبة الهلال.

18. كتاب الحدود في النحو, عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت972هـ), تحقيق: الدكتور المتولى رمضان أحمد الدميرى, 1408هـ.

19. الكتاب، سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط3، 1408هـ.

20. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية , أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: 1094هـ), المحقق: عدنان درويش – محمد المصري , الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

21. الكناش في فني النحو والصرف , أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: 732 هـ), دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام, الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان , عام النشر: 2000 م.

22. اللمع في العربية, أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ), المحقق: فائز فارس, الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.

23. متن الآجرومية, ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله (المتوفى: 723هـ) , الناشر: دار الصميعي, الطبعة: 1419هـ-1998م.

24. المحكم والمحيط الأعظم, أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت 458هـ), المحقق: عبد الحميد هنداوي , الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ,الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م.

25. المرتجل في شرح الجمل, أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (492 - 567هـ) تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق) الطبعة: دمشق، 1392 هـ - 1972 م.

26. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير, أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو 770هـ), الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.

27. معـاني النحو, فاضل صالح السامرائي, الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن , الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.

28. معجم مقاييس اللغة , أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ) , المحقق: عبد السلام محمد هارون, الناشر: دار الفكر , عام النشر: 1399هـ - 1979م.

29. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم, محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد 1158هـ), تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم , تحقيق: د. علي دحروج, نقل

النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي , الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني, الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت , الطبعة: الأولى - 1996م.

30. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح: عبدالحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوقيفة – مصر.

الرسائل و الأطاريح

1. أسس التصنيف في التراث النحوي العربي , مريم غسان سليمان , أطروحة دكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها , إشراف: د. منى عدنان غني , العراق , جامعة تكريت , كلية التربية للبنات . قسم اللغة العربية , 1440هـ , 2019م.

2. حروف الجر بين المعاني والوظائف , رسالة ماجستير , إعداد الطالبة: بن الشيخ هيبة , إشراف: د. عبو لطيفة , جامعة أبي بكر بلقايد . تلسمان . الجزائر , 2016-2017 م.

3. النحو والمعنى دراسة في مغني اللبيب لابن هشام الانصاري(ت761هـ) , رسالة تقدمت بها الطالبة: أنفال رشاد علي عوده الخالدي , إشراف أ.د زهير غازي زاهد , جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات – العراق , 1428هـ - 2007